



The effect of government spending on the currency selling window

Sarav Jamal Yosif *, Bayan Said Ahmad

College of Administration and Economics, Nawroz University.

Keywords:

Government spending; currency sale window; exchange rate; central bank.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 21 Nov. 2022

Accepted 04 Oct. 2022

Available online 24 Feb. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:



Sarav Jamal Yosif
College of Administration and Economics, Nawroz University.

Abstract: The research is an attempt to test the effect of Iraqi government spending on the currency sale window. The study sought to deal with government spending as one of the entrances used in interpreting the amount of government sales of foreign currency through the information announced in the Central Bank of Iraq and what this information includes of valuable references to investors and the government to enable them to formulate their financial decisions. In order to test the research hypothesis, it was relied on government spending in terms of investment and consumption for the period 2006-2020. Using the data of the Iraqi Ministry of Finance and the Central Bank, and in line with that, the study conducted a test to measure the effect of government spending on changes in dollar sales from the currency sale window. The contribution of the currency window in Iraq in maintaining the purchasing power of people with extended and medium incomes.

أثر الانفاق الحكومي على نافذة بيع العملة في العراق للمدة (2006-2020)

بيان احمد سعيد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة نوروز

سراف جمال يوسف
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة نوروز

المستخلص

إن هدف هذه الدراسة هو محاولة لاختبار أثر الانفاق الحكومي العراقي على نافذة بيع العملة، وسعت الدراسة للتعامل مع الانفاق الحكومي بوصفه أحد المداخل المستخدمة في تفسير كمية مبيعات الحكومة من العملة الأجنبية من خلال المعلومات المعلنة في البنك المركزي العراقي وما تتضمنه هذه المعلومات من إشارات ذات قيمة للمستثمرين والحكومة لتمكينهم من صياغة قراراتهم المالية. وفي سبيل اختبار فرضية البحث تم الاعتماد على الانفاق الحكومي بنوعية الاستثماري والاستهلاكي وللمدة 2006-2020 وباستخدام بيانات وزارة المالية العراقية والبنك المركزي، وتماشياً مع ذلك أجرت الدراسة اختباراً لقياس اثر الانفاق الحكومي بالتغيرات في مبيعات الدولار من نافذة بيع العملة، واستنتجت الدراسة بأنه لا يوجد أثر للإنفاق الحكومي بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري في تفسير نافذة بيع العملة العراقية للمدة عينة الدراسة، بالرغم من أن مساهمة نافذة العملة في العراق في الحفاظ على القدرة الشرائية لذوي الدخل الممدودة والمتوسطة.

الكلمات الدالة: الانفاق الحكومي، نافذة بيع العملة، سعر الصرف، البنك المركزي.

المقدمة:

يتأثر سعر صرف الدينار العراقي بالعديد من العوامل المالية والنقدية ولعل من أهم العوامل المؤثرة فيه (الانفاق الحكومي) إذ إن زيادة ضغط الانفاق الحكومي تؤدي إلى انخفاض سعر صرف الدينار العراقي وذلك من خلال قناتين القناة الاولى وبشكل مباشر من خلال أثر الانفاق على سعر صرف الدينار العراقي والقناة الثانية وبشكل غير مباشر عن طريق أثر الانفاق على العرض النقدي، وقد مارس البنك المركزي عن طريق نافذة العملة تأثيراً ايجابياً في قيمة الدينار العراقي من خلال تامين بيع الدولار الذي ساهم في تمكين السلطة النقدية من ضمان الاستقرار النسبي في قيمة الدينار العراقي (سعر صرف العملة المحلية) مقابل الدولار الامريكي الدراسة هنا هو محاولة لقياس الاثر الذي تمارسه النفقات العامة في العراق في كمية الدولار المباع من خلال نافذة العملة، واستخدم الدراسة أسلوب تحليل السلاسل الزمنية لقياس هذا الأثر للمدة 2006-2020، ويعد سعر الصرف في العراق من المؤشرات النقدية المهمة نظراً لكونه يكاد يكون الاداة الوحيدة الناجحة التي تمتلكها السياسة النقدية في العراق من أجل ممارسة تأثيرها في النشاط الاقتصادي، وقد ساعدت الاستقلالية التي حصل عليها البنك المركزي بعد عام 2003 في ضمان قدرة البنك على التحكم في أدواته الرئيسية ومنها أداة السوق المفتوحة والتي تعد نافذة العملة المفتاح الأساسي لها وقد ضمن قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004 هذه الاستقلالية ضمن بنوده، تضمن البحث أربعة مباحث تناول المبحث الأول منهجية الدراسة والمبحث الثاني الجانب النظري والمبحث الثالث الجانب التطبيقي أما المبحث الرابع تناول أهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً. مشكلة الدراسة: يمكن تلخيص مشكلة البحث في السؤال الآتي:

❖ هل أن الانفاق الحكومي ذو تأثير كبير على مبيعات نافذة العملة من العراق؟

ثانياً. فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الانفاق الحكومي في العراق ذو تأثير معنوي على مبيعات الدولار من نافذة العملة.

ثالثاً. هيكل الدراسة: مبحث الأول- إطار النظري من الانفاق الحكومي و نافذة بيع العملة مبحث الثاني تحليل تطور الانفاق الحكومي ومبيعات الدولار في العراق مبحث الثالث تقدير أثر الانفاق

الاستهلاكي والاستثماري على نافذة بيع العملة للمدة (2006-2020)

رابعاً. أهداف الدراسة: يهدف البحث إلى ما يأتي:

1. إعطاء إطار نظري عن نافذة بيع العملة والانفاق الحكومي في العراق.

2. بناء نموذج لتقدير علاقة بين الانفاق الحكومي ونافذة بيع العملة.
خامساً. منهج الدراسة: يتبع البحث المنهج الاستقرائي مع استخدام أساليب التحليل القياسية لمعالجة بيانات المتاحة واستخلاص النتائج.

المبحث الثاني الجانب النظري

أولاً. **الانفاق العام مفاهيمه وتقسيماته:** يمكن تعريف الانفاق العام على أنه مبلغ من المال تنفقه الدولة من أجل تحقيق نفع علم أو هو مبلغ نقدي يخرج من الدولة لغرض اشباع حاجاته العامة كما يعرف بأنه المدفوعات والمشتريات الحكومة الذي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها ولكنها ذات أهمية كبيرة للصالح العام مثال ذلك الانفاق على الصحة والتعليم البيئة تتبع الدفاع، رعاية الاجتماعية القضاء ويعد صدور الانفاق من جهة عامة شرطاً أساسياً من شروط الانفاق العام حيث يدخل كل الانفاق العام الذي يقوم به شخص معنوي مثل الدولة والهيئات العامة ومن أجل أن تكون النفقة عامة لا بد أن تؤدي إلى الاشباع حاجات العامة (البنك الدولي، 2016: 26).

1. عناصر النفقة العامة:

❖ **الأموال الاقتصادية: (الدعمي، 2018: 36):** تحتاج الدولة إلى بعض الأموال لإنفاقها في السبيل الحصول على المبلغ والخدمات التي تشجع بها الحاجات العامة وفي وقت الحاضر يتخذ الانفاق شكلاً نقدياً تقدمه الدولة عوضاً لما تحصل عليه من السلع والخدمات، وعليه لا تعد الوسائل غير النقدية والتي كانت تتبعها الدول سابقاً نفقات العامة كالسكن والمباني والتغذية والاعضاء من الضرائب.

❖ **صفة القائم بالإنفاق (النفقة العامة تصدر من الدولة):** لا ريب أن الدولة وهيئتها هي التي تقوم بالإنفاق، وقد اعتمد الفكر المالي في هذا المجال على معيارين هما:

- **معيار القانوني:** اعتمد التقليديون: على هذا المعيار الذي عد النفقات العامة تلك النفقات التي تقوم بها اشخاص القانون العام وهي الدولة، الهيئات العامة العلمية والمؤسسات العامة.

- **المعيار الوظيفي:** يعتمد هذا المعيار على طبيعة الوظيفة التي تصدر منها النفقات العامة لا على الصفة القانونية لمن يقوم بها تعد النفقات العامة تلك التي تدفعها الدولة بصفقتها السياسية، أما تدفعه الدولة في نشاط مشابه لنشاط الأفراد فإنها تعد نفقة خاصة

❖ **غرض الانفاق (حسين، 2017: 67):** أي تحقيق صالح عام للمجتمع ويستفيد جميع أفراد المجتمع من تلك الخدمة التي تقدمها الدولة وذلك لأن الأموال التي تغطي هذه النفقات تمت جبايتها من الافراد، ولا تعد النفقة عامة تلك التي تعود بالنفع على فئة معينة من الأفراد ففي هذا أغراض عن تحقيق اشباع الحاجات العامة اخلاصاً لمبدأ المساواة

2. **تقسيم النفقات العامة:** تختلف تقسيمات النفقات العامة باختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى النفقة ويمكن حصرها في نوعين:

أ. **تقسيمات العلمية:** يقصد بالتقسيمات العلمية التقسيمات النظرية التي تناولها علماء المالية العامة والتي تعتمد على التكرار أو الدورية وحسب أهدافها وحسب نطاق سريانها أو آثارها الاقتصادية. (عبيدي، 2011: 61-62):

❖ **تقسيم النفقات العامة حسب انتظامها:** تقسيم النفقات العامة حسب انتظامها أو دوريتها إلى نفقات عادية ونفات غير عادية، النفقات العادية هي تلك النفقات التي تتكرر بانتظام كل عام وتتصف بالدورية وذلك مثل الرواتب والأجور ونفقات تحصيل الضرائب ونفقات الصيانة أما النفقات (الاستثنائية) وهي تلك النفقات التي لا تتكرر سنوياً وليس لها الصفة الادارية، مثل نفقات الحروب.

❖ **تقسيم النفقات العامة حسب مقابلها:** يمكن تقسيم النفقات العامة على النفقات الحقيقية وتحويلية النفقات الحقيقية هي تلك النفقات التي تتم بمقابل إلى هي ثمن الذي تدفعه الدولة للحصول على سعر والخدمات مثل النفقات اللازمة للقيام بالخدمات التعليمية والصحية أما النفقات التحويلية فهي تلك النفقات التي تنفقها الدولة دون مقابل أي دون الحصول على أية سلعة أو خدمة ومثال هذه النفقات الاعانات بمختلف أنواعها والمساعدات الاجتماعية.

❖ **تقسيم النفقات العامة من حيث آثارها:** يمكن تقسيم النفقات العامة من حيث آثارها على نفقات انتاجية ونفقات استهلاكية النفقات الانتاجية مثل النفقات الخاصة بإقامة المصانع والنفقات الاستهلاكية مثل النفقات الخاصة بإقامة المنتزهات غالباً الإدارات المحلية.

تقسيم النفقات حسب نطاق سريانها: تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها على نفقات مركزية ونفقات المحلية، النفقات المركزية هي مثل النفقات الموجهة لعموم المجتمع مثل الدفاع والنفقات المحلية فهي نفقات الموجهة إلى منطقة معينة من مناطق الدولة وتقوم بإنفاقها غالباً إدارات المحلية.

ب. التقسيمات الوضعية للنفقات العامة: تقسم كل الدولة نفقاتها العامة في موازنتها على اقسام متحددة ومن هذه تقسيمات (الإداري والوظيفي والاقتصادي) (عبيدي، 2011: 61-62)

ثانياً مفهوم نافذة بيع العملة: تعرض سعر الصرف في العراق إلى انتكاسات كبيرة للفترة التي سبقت عام 2003 وذلك بسبب السياسات الاقتصادية التي كانت نابعة من طبيعة الوضع السياسي في العراق والذي شهد أزمات حادة بانعكاسات اقتصادية سيئة على الاقتصاد حتى وصل الدولار إلى أنه وخلال فترة النظام السابق تم تسجيل نحو 17 سعر صرف للدينار مقابل الدولار الأمريكي، وبعد التغيير الذي حصل في العراق بعد عام 2003 وصدور قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 تغير وضع سعر الصرف في العراق كثيراً بسبب الاستقلالية التي أصبحت تتمتع فيها السلطة النقدية في العراق والمدعومة بالقانون انف الذكر، وعل هذا الأساس يمكن عد نافذة بيع العملة (بيع الدولار) التي يديرها البنك المركزي العراقي وبدء العمل بها منذ 2003/10/4 كحجر الزاوية في استقرار سعر الصرف للدينار العراقي للسنوات اللاحقة. (العلاق، 2017: 4-7)

ويمكن أن نعرف نافذة العملة بأنها إحدى أدوات السياسة النقدية غير المباشرة لتداول العملة الأجنبية مع المصارف التجارية المرخصة لغرض السيطرة على العرض النقدي والسيولة لأجل خفض التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، في الحقيقة أن نافذة بيع العملة ماهي إلا أداة يقوم من خلالها البنك المركزي ببيع الدولار نيابة عن وزارة المالية العراقية والتي هي المحتكر الأكبر للدولار في العراق والتي تحصل عليه من خلال إيرادات بيع الصادرات النفطية والتي كما هو معلوم تشكل رقماً كبيراً (أكثر من 95%) من الإيرادات الكلية للبلاد (العمرى، 2018: 24).

وتستند نافذة العملة في العراق إلى مجموعة من القواعد التي تمثل المنطلقات الأساسية

لآليات العمل التي تتبعها ومن هام هذه القواعد هي: (عبد النبي، 2009: 4-9)

1. المادة 28 من قانون البنك المركزي العراقي والخاصة بعمليات السوق المفتوحة والتسهيلات القائمة والتي تشير إلى عمليات البيع والشراء النقدي والأجل غير المشروط للعملة الأجنبية.
2. معايير اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية التي ضمنها الدستور العراقي في فقراته.
3. توجيهات صندوق النقد الدولي التي يلتزم بها العراق ومن ضمنها مبادئه التوجيهية حول حرية تداول العملات الأجنبية في البلدان الاعضاء.

4. قانون مكافحة غسل الاموال في العراق ذي الرقم 93 لعام 2004، والذي يؤكد على ضرورة تأكيد المؤسسات المالية من نزاهة العمليات المالية وهويات الزبائن وابلاغ البنك المركزي عن المخالفين.

5. طبيعة الاقتصاد العراقي المعتمد على الايرادات النفطية والتي هي ايرادات دولارية تأتي من خلال وزارة المالية والتي تحتاج إلى تأمين نفقات الموازنة في معظمها بالعملة العراقية لذلك فهي مضطرة لبيع هذه الدولارات والحصول مقابلها على الدينار العراقي من أجل تأمين النفقات العامة.

إن كل النقاط السابقة القاعدة الأساسية التي استندت إليها الادارة المالية في العراق بفتح نافذة العملة واناطة مهمتها بالبنك المركزي العراقي الذي أصبح ينظر إليها على أنها عمليات سوق مفتوحة تدخل ضمن أعماله ويجب عليه ضمان حريتها فضلاً عن كونها تمثل أداة رقابية يستخدمها للتقليل من غسل الأموال في البلد، ويسعى البنك المركزي من خلال هذه الاداة إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها:

- أداة فعالة للحفاظ على استقرار قيمة الدينار العراقي مقابل العملات الأخرى من خلال اتخاذ البنك لسعر صرف توازني معين ومحاولة الدفاع عنه، وهذا ما حدث تحديداً منذ عام 2006 ولغاية الان.
 - ب. ضبط مستوى السيولة في الاقتصاد من خلال نافذة بيع العملة والتي تعد أداة من أدوات السوق المفتوحة التي تستخدمها البنوك المركزية بشكل واسع وتزداد أهمية هذه الاداة في تفعيل هذا السوق في العراق نظراً لغياب أو ضعف سوق الأوراق المالية في البلد.
 - ج. دعم قطاع التجارة من خلال توفير العملة الصعبة للاستيرادات وتوفير موارد من العملة الصعبة لدى البنوك التجارية تمكنها من تسهيل أعمالها المستندية وخطابات ضمانها والتحويلات الخارجية.
 - د. اجراء عمليات التعهيم للعملة الزائدة من خلال الحصول على الدينار من الجمهور مقابل الدولار وتمكين وزارة المالية من تأمين ايراداتها الدينارية للنفقات من دون الحاجة إلى اصدار نقدي جديد.
- وفي سبيل تحقيق الاهداف الانفة الذكر قام البنك المركزي العراقي بمجموعة من الإجراءات وأصدر التعليمات التي سمح من خلالها بمنح اجازات لشركات التحويل المالي برأسمال قدره (500 مليون دينار عراقي)، وكذلك اعطاء تخويل للمصارف المجازة بفتح حسابات للعملاء بالعملة الاجنبية وأيضاً السماح للمصارف بتقديم طلبات شراء العملات الأجنبية من البنك المركزي ويحق للمواطنين الطلب أيضاً من خلال المصارف بعد استيفاء الشروط، وعلى هذا الأساس صارت نافذة بيع العملة في العراق عنصر اساسي من عناصر السياسة النقدية في البلد.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

أولاً. تحليل النفقات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2006-2020): تؤثر النفقات العامة في النمو الاقتصادي الكلي من في جوانب عدة منها عناصر النمو الاقتصادي وخاصة رأس المال البشري حيث تأخذ النفقات دوراً أساسياً ومهماً بالنهوض بكفاءة ومستوى مهارات لدى الأفراد المجتمع من جوانب عدة مثل الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي لما لهذه الجوانب من آثار مهمة تقع في قدرة الأفراد على الابتكار والإبداع ومن ثم تكوين أفراد اقتصادياً واجتماعياً ذات كفاءات عالية (المهايني، 2013: 9). ويلاحظ من الجدول رقم (1) أن النفقات العامة في العراق حققت ارتفاعاً بنسبة (52.2%) في 2008 قياساً بالعام السابق حيث بلغت (59403) مليار دينار، حيث ساهم النفقات الجارية بنسبة (80%) مقابل (20%) للنفقات الاستثمارية من إجمالي النفقات ويعود السبب في ذلك إلى الارتفاع الكبير في أسعار وايرادات النفط في العراق قبيل الأزمة المالية العالمية إذ وصل سعر برميل النفط إلى نحو 160 دولار امريكي، وأما عام 2009 انخفضت النفقات العامة إلى (52567) مليار دينار بنسبة انخفاض (-11.5%)، وإن النفقات التشغيلية انخفضت إلى

(42053) مقابل (47525) مليار دينار للعام السابق، أي بالنسبة انخفاض (-11.5%) قياساً بالعام السابق والسبب في ذلك هو تأثيرات الأزمة المالية العالمية وتراجع أسعار وإيرادات النفط على المستوى المحلي والعالمي.

الجدول (1): الأهمية النسبية لهيكل النفقات إلى النفقات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2006-2020) (مليار دينار)

الأهمية النسبية للنفقات الاستثمارية إلى النفقات العامة =3/2 (%) (5)	الأهمية النسبية للنفقات التشغيلية إلى النفقات العامة =3/1 (%) (4)	مجموع النفقات العامة (مليار دينار) (3)	هيكل النفقات		
			النفقات الاستثمارية (مليار دينار) (2)	النفقات التشغيلية (مليار دينار) (1)	
15.5	84.5	38,805	6,027	32,778	2006
19.8	80.2	39,031	7,723	31,308	2007
20.0	80.0	59,402	11,880	47,522	2008
20.0	80.0	52,566	10,513	42,053	2009
23.2	76.8	83,823	19,472	64,351	2010
22.6	77.4	78,758	17,832	60,926	2011
23.0	77.0	90,375	20,756	69,619	2012
33.9	66.1	119,128	40,381	78,747	2013
29.8	70.2	83,556	24,931	58,625	2014
26.4	73.6	70,398	565,18	833,51	2015
23.7	76.3	67,067	894,15	173,51	2016
21.8	78.2	75,490	465,16	026,59	2017
17.1	82.9	80,873	820,13	053,67	2018
25.4	74.6	723,111	28,377	83,345	2019
4.3	95.7	76,081	208,3	873,72	2020

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، للمدة 2006-2019. وبالنسبة لعام 2012 ارتفعت النفقات العامة بالنسبة (14.7%) قياساً بالعام السابق وذلك نتيجة الارتفاع في النفقات العامة بشقيها التشغيلية والاستثمارية وبالنسبة (14.3%) و(16.4%) لكل منهما على التوالي مقارنة بالعام 2011، وفي عام 2013 حققت النفقات العامة أعلى مستوى لها حيث سجل (119128) مليار دينار بنسبة زيادة (31.8%)، حيث ارتفع النفقات التشغيلية والاستثمارية بنسبة (13.1%) و(94.5%) لكل منهما مقارنة بالعام السابق ويعود السبب في ذلك إلى التحسن الذي شهدته أسعار ونتاج النفط في العراق خلال هذه السنة. وانخفضت النفقات العامة في عام 2014 بنسبة (-29.9%) قياساً بالعام السابق وكان السبب في ذلك هو تزامن أحداث داعش في العراق مع التراجع في أسعار النفط الخام العالمية، وفي عام 2018 ارتفعت النفقات العامة حيث سجلت (80873) مليار دينار مقابل (75490) مليار دينار للعام 2017، وتبين أن النفقات التشغيلية ازداد بنسبة (13.6%) حيث سجلت (67053) مليار دينار مقابل (59026) مليار دينار، وأما النفقات الاستثمارية سجلت (13820) مليار دينار مقابل (16465) مليار دينار للعام 2017 أي انخفض بنسبة (-16.1%) قياساً بالعام السابق.. وكما مبين في الجدول رقم (1) الذي يمثل الأهمية النسبية لهيكل النفقات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2006-2020).

وبالانتقال إلى التطور النفقات التشغيلية في العراق نلاحظ ان هذه النفقات ظلت تستحوذ على النسبة الاكبر من النفقات العامة وذلك بسبب ما تمثله فقرة الرواتب والأجور من عبء شديد في هذا الاطار، إذ نلاحظ من الشكل رقم (1) أن الاتجاه العام لهذه النفقات كان نحو التزايد حيث انتقلت من 21.8 ترليون عام 2005 إلى 83.3 ترليون عام 2019 وهي انتقاله كبيرة تؤشر حجم العبء الملقى على عاتق الدولة العراقية والاعباء المالية المتزايدة لديها وهذا يعني أن النفقات التشغيلية نمت بنسبة تقدر بـ 400% خلال 15 عاما وهو نمو مفرط بالمقاييس الاقتصادية، ونلاحظ من خلال الشكل (1) أيضا أن النفقات التشغيلية وبالرغم من الاتجاه العام المتزايد لها إلا أنها شهدت تراجعاً في بعض السنوات عن السنوات السابقة لها كما في الشكل حيث نرى أن هنالك أربعة سنوات تراجع للمدة 2004-2011 وهي لعام 2005 حيث تراجعت النفقات من 29.1 ترليون إلى 21.8 ترليون دينار عراقي وذلك بسبب الصراع الطائفي في البلد وما تمخض عنه من تقليص لدور القطاع العام ومؤسساته، وكذلك شهد عام 2007 تراجعا بسيطا من 32.7 ترليون إلى 31.3 ترليون، وكذلك شهد عام 2009 تراجعا كبيرا من 47.5 ترليون إلى 42 ترليون وذلك بسبب تأثيرات الأزمة المالية العالمية وكذلك شهد 2012 تراجعا بسيطا، أما التراجع الأكبر فقد بدأ منذ عام 2014 واستمر للأعوام 2015 و2016 حيث انخفضت النفقات التشغيلية من 78.7 في عام 2013 إلى 51.1 عام 2016 والسبب في ذلك هو التزامن الذي حصل في هذه المدة بين احداث في العراق والانخفاض العالمي الكبير في اسعار النفط والتي وصلت الى 35 دولار للبرميل، ثم عاودت النفقات التشغيلية التزايد المضطرب بعد عام 2016 حتى وصلت إلى نحو 83.3 ترليون عام 2019 وذلك بسبب توسع انفاق الدولة على حرب واعادة الاعمار للمناطق المحررة وكذلك التوسع الكبير في التوظيف في القطاع الحكومي خلال المدة المذكورة.

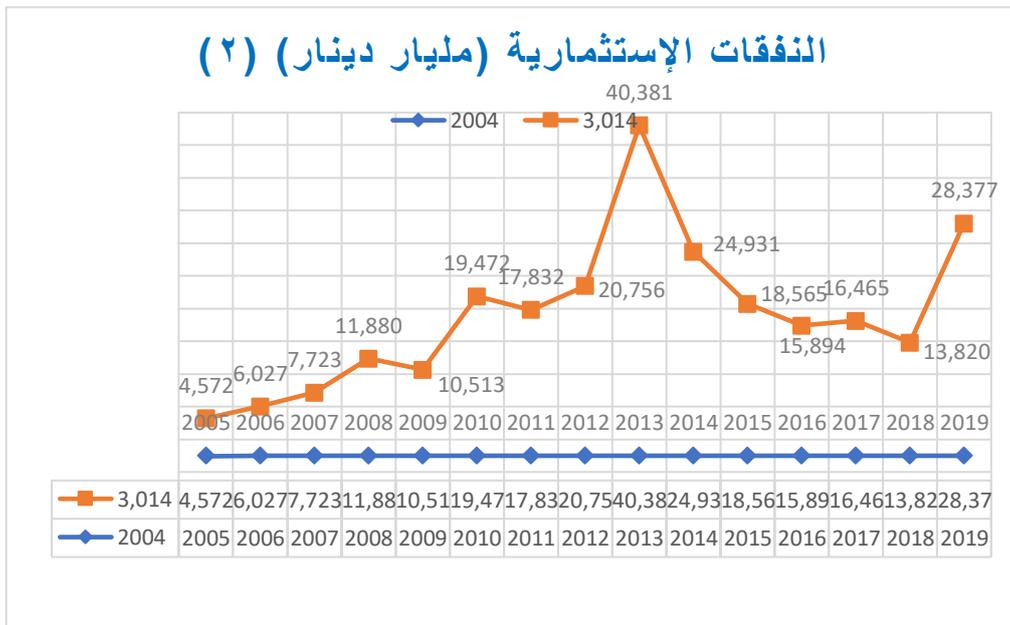


الشكل (1): النفقات التشغيلية

المصدر: من اعداد الباحثان باستخدام برنامج (Eviews 12).

وبالانتقال الى النفقات الاستثمارية في العراق للمدة 2006-2019 نلاحظ من خلال الشكل رقم (1) أن هذه النفقات أخذت اتجاها عاما متصاعدا من عام 2004 ولغاية عام 2013 إذ بدأت بعد هذا العام بالتراجع بشكل كبير، فخلال المدة 2005-2008 ازدادت النفقات الاستثمارية من 4.5 ترليون دينار عراقي إلى 11.8 ترليون دينار ويبدو أن التزايد المستمر في الإيرادات النفطية بسبب تزايد انتاج واسعار النفط في البلد هو الذي سبب هذه الزيادة، ومع دخول الازمة المالية العالمية في 2009 تراجعت هذه النفقات إلى 10.5 ترليون دينار أي إنها لم تتأثر بشكل كبير، وبعد عام 2009

تزايدت النفقات الاستثمارية بشكل كبير حتى بلغت نحو 40.3 ترليون دينار وذلك نتيجة للتوجهات الاقتصادية للحكومة الراغبة في وتحسين واقع الخدمات العامة في البلد وقد ساعد ارتفاع الإيرادات التغطية المدعوم بتزايد الانتاج وارتفاع الأسعار على هذا الارتفاع في النفقات الاستثمارية، وبعد ذلك أخذ هذا النوع من النفقات بالتراجع في الموازنات العراقية حتى وصل إلى 15.8 ترليون عام 2016 وهو أقل من عام 2011 ويعود السبب في ذلك إلى الظروف السياسية السيئة في البلد والتراجع الحاد في أسعار النفط العالمية وتأثيره على الإيرادات العامة في البلد التي أصبحت لا تغطي سوى النفقات التشغيلية من الموازنة، وعاودت هذه النفقات الانخفاض في عام 2018 لتصل إلى 13.8 ترليون دينار، وأخيراً ارتفعت في عام 2019 لتصل إلى 28.3 ترليون دينار، والجدير بالذكر هنا أن النفقات الاستثمارية تذبذبت صعوداً ونزولاً بمستوى حاد خلال المدة 2006-2019 وبالشكل الذي يفوق التذبذب في النفقات التشغيلية التي كان الاتجاه العام لها متزايد خلال مدة الدراسة.



الشكل (2): النفقات الاستثمارية

المصدر: من اعداد الباحثان باستخدام برنامج (Eviews 12).

ثانياً. تقدير اثر الانفاق الاستهلاكي والاستثماري على نافذة بيع العملة للمدة (2006-2020): من أجل تقدير أثر الانفاق الحكومي على نافذة بيع العملة في العراق سوف يتم اللجوء إلى أسلوب تحليل سلاسل زمنية للاعتماد على بيانات خلال المدة (2006-2020) وهي المدة التي تتوفر فيها بيانات كافية عن موضوع فضلا عن أنها تلبى عملية تبديل عملة في العراق بصورتها الجديدة وتم الحصول على البيانات من موقع البنك المركزي العراقي ووزارة المالية في العراق وسوف يتم الاعتماد على برامج الاحصائي (EViews) من أجل تحليل البيانات والوصول إلى النتائج والآتي عرض لمراحل التحليل القياسي لنموذج المقدر.

1. توصيف النموذج سوف يتم تعبير عن متغيرات النموذج كما يأتي:

- المتغير التابع: المتغير التابع هو المبيعات البنك المركزي من العملة الدولارية.
- المتغيرات المستقلة: سوف يتم الاعتماد على المتغير الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري لتعبير عن الانفاق الحكومي في العراق

2. اختبار الإستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة: يشير الجدول رقم (2) إلى نتائج الإستقرارية للمتغيرات الثلاثة في النموذج حيث يظهر أن المتغيرات الثلاثة لم تكن مستقرة بالمستوى سواء مع وجود ثابت أو مع وجود ثابت والاتجاه أو بدون ثابت والاتجاه ولذلك تقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة والذي يعني أن هناك معنوية عالية لمتغيرات التي تم اختبارها ما يعني عدم استقرارها بالمستوى وبالانتقال إلى إجراء اختبار الإستقرارية من خلال أخذ الفرق الأول للمتغيرات الثلاثة وتبين أن المتغيرات أصبحت المستقرة المستوى المعنوية 5% والمتغيرات الثلاثة وللحالات الثلاثة مع ثابت مع ثابت والاتجاه بدون ثابت والاتجاه وبالتالي فإن كون المتغيرات المستقرة بالفرق الأول يعني أنها متكاملة من الدرجة، وهذا يعني امكانية إجراء التكامل المشترك بينها لإثبات العلاقة الطويلة الاجل.

الجدول (2): نتائج الإستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)				
Null Hypothesis: the variable has a unit root				
	At Level			
		Y1	X1	X2
With Constant	t-Statistic	-1.7046	-1.4711	-2.4331
	Prob.	0.4103	0.5217	0.1489
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.2854	-2.1339	-2.0493
	Prob.	0.8536	0.4904	0.5326
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.0847	0.4531	-1.0862
	Prob.	0.6391	0.8006	0.2390
		n0	n0	n0
At First Difference				
		d(Y1)	d(X1)	d(X2)
With Constant	t-Statistic	-3.1563	-4.8924	-4.8908
	Prob.	0.0437	0.0018	0.0018
		**	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.2390	-4.7180	-5.0090
	Prob.	0.1143	0.0102	0.0063
		n0	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.1878	-4.4834	-5.0911
	Prob.	0.0036	0.0002	0.0001
		***	***	***

المصدر: من إعداد الباحثتان اعتمادًا على برمجية Eviews 12.

3. اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة: يلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (2) أن تكامل المشترك موجود بين متغيرات الدراسة حيث يشير الاختبار الاثر (Trace) إلا أن قيمة معلمة الاختبار كانت أكبر من قيمة الحرجة (critical value)، حيث بلغت (45.2504) - (9.573738-25.71879) وهي أكبر من القيمة الحرجة البالغة (5.49471-29.79707) - (3.841465) وذلك عند مستوى معنوية (5%) وكما تشير إلى ذلك مؤشرات (prob) والتي كانت

جميعها أقل من (1%) وهذا يعني اننا سوف نرفض فرضية العدم ونقبل فرضية البديلة التي تنص على وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة إذ يوجد ثلاث متجهات للتكامل المشترك وهي متوقعة مع عدد المتغيرات التابع والمستقلة.

4. نتائج التكامل المشترك باستخدام اختبار (جوهانسن-جسليوس).

Date: 02/20/22 Time: 10:18

Sample (adjusted): 2008 2020

Included observations: 15 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: DY1 DX1 DX2

Lags interval (in first differences): No lags

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.728108	45.25404	29.79707	0.0004
At most 1 *	0.659157	25.71879	15.49471	0.0010
At most 2 *	0.471785	9.573783	3.841465	0.0020

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على برمجية Eviews 12.

5. تقدير نموذج الدراسة: بعد الانتهاء من اختبارات الإستقرارية واختبارات التكامل المشترك التي أثبتت وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة سوف نلجأ إلى تقدير النموذج والجدول رقم (3) يوضح ملخص نتائج التقدير والتي تشير إلى عدم معنوية المتغير (x1) المعبر عن نفقات تشغيلية في تأثير على المتغير تابع (مبيعات الدولار) حيث بلغت قيمة معلمة (0.018) وهي غير معنوية عند مستويات ثلاثة (1% - 5% - 10%) أما بالنسبة للمعلمة متغير (x2) والمعبر عن الانفاق الاستثمارية فقد بلغت 0.044 % وهي معنوية عن مستوى (5%) ما يعني ان هناك تأثير للنفقات الاستثمارية على المتغير التابع (مبيعات الدولار) ولم تثبت معنوية الثابت في المعادلة. يشير اختبار (t) إلى معنوية المتغير (X2) في تأثير على المتغير (Y) ويشير الاختبار نفسه إلى عدم معنوية (X1) ثابت في تأثير على المتغير التابع أما اختبار (R-squared) فيشير إلى ان قيمته بلغت 54%. في حين بلغ قيمة (Adjusted R-squared) معامل التحديد المعدل (47%) أي إن المتغيرات المستقلة تفسر 47% فقط من تغيرات في المتغير التابع والباقي 53% يعود إلى متغيرات أخرى لم تذكر في النموذج أما اختبار (F) والذي بلغت قيمة 7.61 والذي تثبت معنويته عن مستوى 1% ما يعني معنوية النموذج ككل في التأثير على المتغير التابع.

الجدول (3): نتائج التقدير نموذج الدراسة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DX1	0.018142	0.021180	0.856589	0.4072
DX2	0.044990	0.023193	1.939772	0.0744
C	109.1980	168.8786	0.646607	0.5291
R-squared	0.539491	Mean dependent var		159.3750

Adjusted R-squared	0.468644	S.D. dependent var	870.8703
S.E. of regression	634.8137	Akaike info criterion	15.91190
Sum squared resid	5238849.	Schwarz criterion	16.05676
Log likelihood	-124.2952	Hannan-Quinn criter.	15.91932
F-statistic	7.614831	Durbin-Watson stat	2.067133
Prob(F-statistic)	0.006472		

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادًا على برمجية Eviews 12.

6. اختبارات التشخيصية لنموذج المقدر: يفترض هذا النموذج المقدر مجموعة من الفروض لعل أهمها:
أ. لا وجود لارتباط ذاتي ما بين الأخطاء: يشير اختبار (Breusch-Godfrey) إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج حيث بلغت قيمة $f = 1.31$ وهي غير معنوية عند مستويات ثلاثة ما يعني اننا سوف نقبل فرضية عدم ونرفض فرضية بديلة أي عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج كما موضح في الجدول رقم (4) ويؤيد هذه نتيجة اختبار درين وانست الموجود في الجدول رقم (3) حيث بلغت قيمة (D.W) نحو (2.067) وهذا القيمة مثالية بالنسبة لإثبات عدم وجود ارتباط الذاتي في النموذج.

الجدول (4): نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.312078	Prob. F (2,11)	0.3083
Obs*R-squared	3.081768	Prob. Chi-Square (2)	0.2142

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادًا على برمجية Eviews 12.

ب. ثبات التباين لحد الخطأ العشوائي: بالانتقال إلى اختبار عدم ثبات التباين والذي سوف يتم اجراءه من خلال اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) الموضح في الجدول رقم (5) حيث لم تثبت معنوية الاحصائية F عند المستويات المعنوية الثلاثة مما يعني قبول فرضية عدم التي تنص على عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين في نموذج كما في الجدول رقم (5) الآتي:

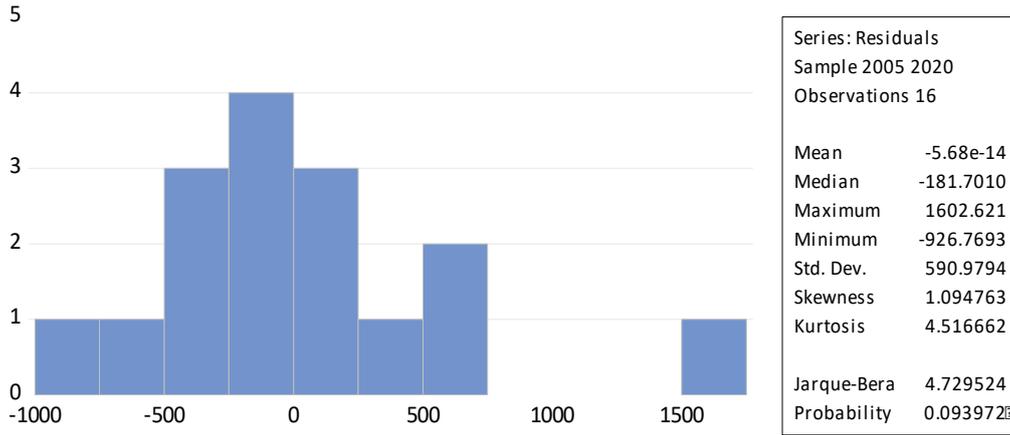
الجدول (5): نتائج اختبار الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين الشرطي للأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.764379	Prob. F (2,13)	0.2099
Obs*R-squared	3.415873	Prob. Chi-Square (2)	0.1812
Scaled explained SS	3.965053	Prob. Chi-Square (2)	0.1377

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادًا على برمجية Eviews 12.

ج. التوزيع الطبيعي للبواقي: فيما يتعلق بالاختبار التوزيع الطبيعي والموضح في الشكل رقم (3) الذي يشير إلى أن احصائية (Jaraue-bera) بلغت 4.73 وهي غير معنوية سواء عند (1% او 5%) ما يعني أن بيانات تتوزع بالشكل الطبيعي.



الشكل (3): نتائج اختبار Jarque - Bera

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادًا على برمجية Eviews 12.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات**أولاً. الاستنتاجات:**

1. تعد نافذة العملة أداة مهمة في كثير من اقتصادات ناشئة ذات عمق المالي المتوسط للتدخل في سوق الصرف للحفاظ على مستوى العام للأسعار.
2. ساهمت نافذة العملة في العراق في الحفاظ على القدرة الشرائية لذوي الدخل الممدودة والمتوسطة.
3. ساهمت مزاد العملة في العراق في نمو عرض النقد من خلال دخول البنك المركزي من أجل شراء العملة الأجنبية الموجودة لدى الوزارة المالية.
4. أثبتت الاختبارات القياسية أن الاتفاق الحكومي الاستثماري يؤثر على كمية دولار المباعه من خلال نافذة العملة في العراق.
5. أثبتت الاختبارات القياسية عدم معنوية الاتفاق الجاري في التأثير على بيع الدولار من خلال نافذة العملة وذلك للمدة (2006-2020).

ثانياً. المقترحات:

1. بالرغم من أهمية نافذة العملة في دعم قيمة العملة العراقية إلا أنه من الضروري العمل على الدعم العملة العراقية من خلال تطوير القواعد الإنتاجية
2. عدم الانجرار وراء الطروحات الربعية في تحويل ريع المورد ناضب (النفط) إلى عملة محلية تعمل على زيادة عرض النقد بالنفس الوقت تستنفذ العملات الصعبة
3. من الضروري وضع البرامج والجراءات الكفيلة بالتقليص دور نافذة بيع العملة تدريجياً
4. يجب على البنك المركزي العراقي العمل على توسيع الاعتماد على الأدوات السياسية النقدية الأخرى من أجل ضمان تأثيرها في الاقتصاد وعدم الإبقاء على اعتمادية قائمة على أداة واحدة من أدوات السوق المفتوحة وهي نافذة بيع العملة.

المصادر:

1. أمجد فخري عبيد المعمري، 2018، توجهات السياسة النقدية في العراق بعد 2003 ودورها في توجيهها نافذة بيت العملة والاحتياطات الدولية، جامعة كربلاء، قسم الاقتصاد.
2. د. حسن خلف راضي، 2019، تحليل أثر نافذة بيع العملة الأجنبية على معدلات التضخم في العراق، مجلة كلية المأمون، كلية دجلة الجامعة، 33.

3. أ،د، هجير عدنان زكي امين، 2019، الفجوة بين سعر الصرف الدينار المععلن من قبل البنك المركزي العراقي، ومثيله السوقي للمدة 2003-2016، مجلة الادارة والاقتصاد، 118.
4. م، م، ايمان ابراهيم اسماعيل، 2019، دراسة بعض العوامل الاقتصادية والسياسية على سعر صرف الدينار العراقي خلال فترة (2004-2018)، مجلة العلمية لجامعة جيهان، جامعة جيهان، مجلد (3) عدد (1).
5. البنك الدولي للانشاء والتعمير، 2016، وثيقة رسمية لبرنامج قرض مقترح الى جمهورية العراق.
6. الداعي، زينب جبار عبدالحسين، 2018، انتاجية الانفاق العام في العراق واشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
7. حسين، نمارق قاسم، 2017، قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسية لتجربتي مصر واليابان مع اشارة الى العراق للمدة 1990-2015، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء.
8. على محسن العلق الاحتياطات الدولية ونافذة بيع العملة في البنك المركزي العراقي دائرة الابحاث في بنك المركزي العراقي، 2017.
9. وليد عيدي عبد النبي، مزاد العملة ودوره في استقرار سعر الصرف الدينار العراقي، المديرية العامة لمراقبة صيرفة الائتمان، البنك المركزي العراقي، 2009.

الملاحق

السنوات	Y1	X1	X2
2006	308	32778	6027
2007	308	31308	7723
2008	2501	47522	11880
2009	2831	42053	10513
2010	3401	64351	19472
2011	3940	60926	17832
2012	4099	69619	20756
2013	4777	78747	40381
2014	3920	58625	24931
2015	3415	51833	18565
2016	3567	51173	15894
2017	3467	59026	16465
2018	4134	67053	13820
2019	4988	83345	28377
2020	3195	72873	3208